

المركز البحريني

B H R M

Bahrain Human Rights Monitor

مركز البحرين لحقوق الإنسان

نشرة شهرية تعنى بحقوق الإنسان في البحرين

ابريل - يونيو 2014

العدد (الثاني والأربعون)

الحوار المباشر بديلاً

سبع وأربعون دولة وقعت على بيان مشترك حول أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، تظهر فيه بواعت قلقها، وترحب فيه ببعض ما تمّ انجازه رسمياً، وتطالب الحكومة البحرينية بالمزيد. هذا ما جرى في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والعشرين الأخيرة في جنيف.

إنه البيان الرابع الذي يصدر من الدول، وهو لا يختلف في المحتوى عن سابقه، اللهم إلا في أنه كان هذه المرة أكثر ترحيباً وربما اعترافاً بجهود الحكومة البحرينية. وبالمناسبة، كان لافتاً أن نافي بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، لم تذكر في بيانها أمام مجلس حقوق الإنسان، مملكة البحرين، وهو ما كانت تفعله سابقاً، ما يعني أن هناك مغزى ما من ذلك، يفترض أن تدركه الحكومة البحرينية، ألا وهو أن المفوضية في الوقت الذي تقدر فيه تعاون الحكومة معها في المجال الفني، فإنها تنتظر البدء بخطوات فعلية لبرنامج التعاون الذي تمّ إعداده مؤخراً.

بالنسبة للوفد الرسمي البحريني، فإنه - وكما في المرات السابقة - ردّ على البيان المشترك فقال بأنه أورد عدداً من الادعاءات المجحفة والمغلوبة، وأعرب عن أسفه لصدور البيان، وعن بالغ قلقه من تكرار إصدار أمثاله دون مسببات جديّة او اضافة قيمة تشجّع حكومة البحرين على الإستمرار في جهودها في تطوير حقوق الإنسان، بل على العكس يقوِّض تلك الجهود. وحثّ الوفد الحكومي الدول الموقعة على تحري صحتّ المعلومات قبل إصدار بيانات قائمة على ادعاءات غير موضوعية وغير دقيقة.

المراقبون الحقوقيون توقعوا أن يتخذ الرد الرسمي مقارنة أخرى، بحيث يبيّن اهتمامه بملاحظات وبواعت قلق الدول السبع والأربعين بعين الإعتبار، ويعترف بجوانب القصور والتقصير، ويقدم رؤية للحلّ تفيد - مثلاً - بأن المشكلة في البحرين لا تكمن في غياب الإرادة السياسية في اصلاح الوضع الحقوقي، ولكن في وجود مشاكل موضوعية يمكن معالجتها من خلال الاستمرار في تطبيق توصيات بسيوني، وتوصيات المراجعة الدورية الشاملة التي قبلت بها البحرين، وكذلك عبر التعاون الفني مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والعمل مع المنظمات الدولية، والإستفادة من خبرات وتجارب الدول الصديقة.

هناك وضوح لدى المراقبين الدوليين، بأن سياسة النفي بالجملة أو تجاهل آراء الدول وبالجملة أيضاً لا تساعد على إقناع الدول بموقف البحرين الرسمي، ولربما زادت في الضغوط عليها، مع أن الدول الموقعة تقول بأن تكرار هذه البيانات إنما يستهدف حثّ السلطات على بذل الجهد الممكن لحلّ المشكلات المتعلقة بملفها الحقوقي، ولا تستهدف التشهير او الإحراج.

نعتقد بأن المطلوب من البحرين القيام بحوار جدي وشفاف مع الدول الموقعة على البيان، ودعوة سفراء تلك الدول لزيارة البحرين للإطلاع المباشر على الأوضاع، ولللقاء المسؤولين ومنظمات المجتمع المدني، لكي تكون لديهم صورة أكثر قرباً ووضوحاً للواقع القائم، مع ملاحظة أن الرد الرسمي على البيان حوى دعوة للحوار مع تلك الدول، وعلى البحرين ان تثبت جدّيّتها هنا، وتضع برنامجاً لتنفيذه.

ومن جهة الدول الموقعة، فإنها إن كانت لا تقصد التشهير والإحراج، فعليها أن تتعاون مع البحرين وتتواصل دبلوماسياً في حوارات مباشرة، بحيث تعطي فرصة كافية للجهود الرسمية كما تثمر في معالجة بواعت قلقها؛ وفي حال لم يجد هذا نفعاً، فيمكنها اعتماد أساليب أخرى علنيّة كإصدار البيانات.

اقرأ

٢ برنامج التعاون الفني:

النجاح يتطلب مناخاً ملائماً

٤ بسيوني.. رؤية لواقع البحرين

٥ العدل أساس الإستقرار

٦ لقاء: جديرون بالإصلاح،

والتعاون الفني ضرورة

٨ خطاب الكراهية،

وضرورة إعادة البناء

١٠ إحترام حرية التعبير

والتصدي لخطاب الكراهية

١٢ أمنستي في البحرين:

صراحة وانفتاح، وبواعت قلق

الإنتهاء من إعداد برنامج التعاون الفني

فنيش: النجاح يتطلب تعاوناً ووناخاً ملائماً

في إطار التعاون الفني بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان والبحرين، زار وفد المفوضية البحرين وأقام عدّة فعاليات تشاورية لتحديد الأولويات وعرض التحديات وتقديم التوصيات بشأن الإعداد لبرنامج بناء القدرات في البحرين. وقد ألقى رئيس الوفد الزائر السيد فرج فنيش - المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط في المفوضية - كلمة هذا نصّها:

لها عبر الحوار. القيمة الإضافية لهذا البرنامج، هو استجابته لتطلعات كل الفاعلين والمعنيين بمسألة حقوق الإنسان. وهو يعتمد على الإرادة السياسية لجلالة الملك التي عبر عنها عند تبينه لتوصيات لجنة بسيوني،

ويعتبر المشروع إنتاجاً وطنياً خالصاً، شاركت في صياغته مختلف المؤسسات والجمعيات والأجهزة في البحرين، عن طريق المشاورات التي نظمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتعاون كامل من المؤسسة الوطنية، وموافقة الحكومة البحرينية. ولم يكن للمفوضية السامية أي دور بإستثناء تسهيل الحوار، ودفع الآراء المختلفة والمتناقضة أحياناً إلى مستوى التوافق بين الجميع، والإقتناع بأن المصلحة الوطنية تعلو على مصلحة الفرد أو الجماعة، وبأن حقوق الإنسان هي الأرضية الأساسية لبناء مستقبل شعب البحرين بجميع فئاته وأطيافه وألوانه وانتماءاته.

إن أهم نتيجة لتواجد وفدنا في البحرين لمدة شهرين

من الزمن هي التقارب الذي حصل بين الأطراف المختلفة، وانخراطها في مناقشات حول طاولة واحدة، بروح عالية من المسؤولية الوطنية، واحترام الحق في الاختلاف في الرأي، والتعبير الحر، والاحترام المتبادل؛ وهو دليل على أن البحرينيين والبحرانيات متشبثون بأن الخلافات مهما كبرت يمكن الاتفاق على الحلول المناسبة

بتوجيهات من السيدة نافي بيلاي المفوضة السامية لحقوق الإنسان، واستجابة لطلب الحكومة البحرينية، عمل فريق المفوضية السامية على امتداد شهرين من الزمن على بلورة مشروع التعاون الفني، وقد تم ذلك عن طريق المشاورات الثنائية والجماعية مع عدد كبير من المؤسسات وأصحاب القرار، والمعنيين بشؤون حقوق الإنسان، وأصحاب المصلحة على مستوى السلطات الثلاث، كما على مستوى المجتمع المدني بتنوعاته، ما يعطي المشروع سندا قوياً عند تنفيذه، ويسمح بأن تكون لمخرجاته ونتائجه أثارا ايجابية فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، ووقف الانتهاكات، ومحاسبة مرتكبيها، وتعزيز المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان بدورها كاملاً.

وأنا نعتقد بأن تنفيذ هذا البرنامج اذا ما توفرت له الظروف الملائمة سيؤدي إلى إنشاء وتعزيز النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان، الذي يرتكز على مؤسسات وطنية مستقلة، ومشهود للقائمين عليها بالنزاهة والإستقامة والمهنية؛ وعلى قضاء عادل ومستقل؛ وعلى مجتمع مدني يعبر بحرية واستقلالية ومسؤولية عن موافقه؛ ويلفت انتباه السلطات المعنية والرأي العام إلى كل تجاوز أو انتهاك قد يحصل؛ بحيث يكون البرنامج رافداً ومكملاً للجهود الحكومية، وجهود بقية المؤسسات الرسمية الوطنية، من أجل تعزيز دولة القانون والمؤسسات، ودعم الوحدة الوطنية والمساواة وروح المواطنة والولاء للوطن.



فرج فنيش في البحرين

وإعطائه التعليمات والأوامر الملكية السامية بتنفيذها.

وفي هذا الإطار تم إنشاء عدد من المؤسسات ومن بينها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ومفوضية السجون، واتخذ عدد من الإجراءات الإيجابية.

وإذا ما توفرت لهذا المشروع «الظروف الملائمة»، فسيعمل على تعزيز تلك

المؤسسات، وكذلك منظمات المجتمع المدني من أجل أن تكون فاعلة وذات جدوى ومؤثرة في حماية حقوق الإنسان، ومواجهة الانتهاكات، وخاصة تجسير الفجوة الهائلة بين النصوص والممارسة.

وفي هذا الصدد نود التذكير بما اقترحتة السيدة نافي بيلاي في العديد من المرات على حكومة البحرين من اتخاذ تدابير وخطوات ملموسة من شأنها توفير المناخ الملائم والمساعد لكي يحقق هذا المشروع أهدافه.

لقد أتاحت المشاورات فرصة للوقوف على حالة حقوق الإنسان في البحرين من طرف البحرينيين أنفسهم، والتعبير عن العديد من الانشغالات والمطالب المشروعة، ومن ضمنها وجود عدد كبير من المساجين بسبب ممارستهم لحقوقهم، وسوء معاملة الموقوفين، والاستخدام المفرط للقوة، والأحكام القاسية بحق العديدين بمن فيهم أطفال دون سن ١٨ سنة، وموضوع الجنسية، وحرية الإعلام، واستقلالية الجمعيات الأهلية مثل جمعية المحامين وغيرها.

وهناك كذلك مشاكل تم التعبير عنها مثل العنف والإعتداء على الممتلكات العامة والموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين، وخطابات تدعو للعنف أو الكراهية أو التمييز والإقصاء. وهذه كلها تحديات كبيرة يجب مواجهتها. ولعل أكثر هذه التحديات هي اللجوء إلى العنف والأعمال الإرهابية كما شاهدنا في الأونة الأخيرة. ونعتقد أن هذا المشروع اذا ما توفرت له الظروف الملائمة، فسيسمح بمواجهة تفشي ظاهرة العنف والعنف المضاد، وأعمال الإرهاب، كما سيفسح المجال لحماية الشباب من الإنزلاق في دوامة العنف طبقا للقانون، وفي ظل احترام حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد فإن الأمم المتحدة تندد بكل أشكال العنف والإرهاب مهما كان المبرر أو المصدر؛ وتدعو إلى حماية الأطفال، وعدم زجهم في الصراعات السياسية.

النقطة الهامة في هذا المسار الذي قد نخرط فيه مع البحرين هي أن هذا البرنامج يركز على البناء التدريجي للإنجازات، وعلى المتابعة المتواصلة للنتائج على أرض

الواقع.

لقد توفرت لنا الفرصة لإثارة كل هذه القضايا والتحديات مع جميع المسؤولين في الدولة، وعلى مستويات عالية، وتحديثنا بكل صراحة وشفافية، وأبلغنا المسؤولين في الدولة انشغالات السيدة نافي بيلاي حول حالة حقوق الإنسان في البحرين وضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهتها.

إننا نعتقد أن المكان الطبيعي للأطفال هو العائلة والمدرسة وليس السجن؛ والمكان الطبيعي للطبيب هو المستشفى أو العيادة وليس السجن؛ والمكان الطبيعي للصحفي والمدون هو الصحيفة وليس السجن؛ والمكان الطبيعي لنشطاء حقوق الإنسان وقيادات الرأي هو المجتمع والفضاء العام وليس السجن.

وفي هذا الصدد نعتقد أن المشروع (المقترح) يتطلب توفير مناخ مساعد لإنجاحه حتى لا تذهب جهودنا جميعاً هباء منثوراً؛ ونعتقد أن ذلك ممكناً.

• نشجع السلطات على اتخاذ إجراءات ملموسة، وإيصال رسالة إيجابية للجميع في الداخل قبل الخارج، بأن هناك إرادة سياسية حقيقية لتجاوز هذه المرحلة المتأزمة، والاستعداد لمرحلة جديدة يشعر فيها كل البحرينيين بالأمان والعدالة والمساواة والحرية.

• ندعو جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والجمعيات السياسية، للتعبير علناً عن رفضها للعنف، وتمسكها بحقوق الإنسان كمرجعية مشتركة.

• ندعو الصحافة ومؤسسات الإعلام والمدونيين بالالتزام خطاباً يبتعد عن العنف والكراهية والتمييز والإقصاء، وأن يكون خطاباً إيجابياً.

• ندعو رجال الدين من مختلف الطوائف إلى الترحيب بهذا البرنامج والتركيز في خطبهم على التسامح والإحترام المتبادل، والتوقف عن استعمال عبارات من قبيل (الشارع الفلاني) أو (الشارع العلاني)، (نحن وهم)، (أنتم ونحن).

سنقوم بعرض هذا المشروع (المقترح) على الجهات الحكومية، وسنتحدث حول

الألويوات، وكذلك حول آليات التنفيذ وشروطه. وهو برنامج يتطلب إضافة للمناخ الملائم والمساعد، استعداد الحكومة للتعاون مع المفوضية السامية تعاوناً كاملاً. أما بخصوص آليات تنفيذه وظروفه فستكون الكلمة الأخيرة للمفوضية السامية، وستكون في إطار اتفاق مع الحكومة البحرينية.

بعد أكثر من شهرين من الإقامة في البحرين عشناها معكم يا شعب البحرين مشاغلكم وأمالككم وألامكم وتمنياتكم، واكتشفنا طيبة الشعب البحراني بمختلف أطيافه وتنوعه العرقي والديني والسياسي والثقافي، وهو تنوع يثري ويحسدكم عليه العديد... أتقدم، بإسم زملائي وبإسم المفوض السامية، بالشكر الجزيل للحكومة البحرينية، وأخص بالذكر وزارة الخارجية على هذه الدعوة وعلى تعاونها معنا، كما أشكر المؤسسة الوطنية على تعاونها وتسهيل عملنا طوال إقامتنا، ونهنتها كما نهنت البحرين ومجلس النواب بالقانون الجديد للمؤسسة الوطنية الذي اعتمد مؤخراً. كما أتوجه بالشكر والتحية الحارة والصادقة إلى نشطاء حقوق الإنسان وممثلي المجتمع المدني، من جمعيات وصحفيين وناشطات في الحركة النسائية، ومحامين، وأود أن أؤكد على الموقف المبدئي للأمم المتحدة والمفوضية السامية على أهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في بناء المجتمع الديمقراطي، وفي حماية حقوق الإنسان، كما أؤكد بأن شراكة الأمم المتحدة مع المجتمع المدني هي شراكة مبدئية.

تحية خاصة (لفريق المفوضية) جورجيا ومازن على مهنتهما العالية وحرصهما على أن نصل إلى النتائج الملموسة في هذا المشروع بالرغم من الصعوبات التي واجهتهما وأهنئهما على هذا الإنجاز.

وأختم لأقول بأن تجاوز الأزمة الحالية ممكن، وأن إنجاح حوار وطني جدي ومسؤول ممكن؛ وقد أكدته هذه التجربة المتواضعة، وهذه النتائج التي اتفقنا عليها جميعها. وإننا نشجع كل الأطراف على القيام بالخطوة الحاسمة في إتجاه الآخر.. الآن وليس غداً.

بسيوني.. رؤية لواقع البحرين

في لقاء صحفي له مع موقع المونيتور الأميركي، في ١٣/٦/٢٠١٤، تحدث البروفيسور شريف بسيوني، رئيس اللجنة الوطنية المستقلة لتقصي الحقائق، عن آرائه ورؤيته تجاه الأزمة في البحرين في جوانبها المختلفة. ففي تقييمه لما أنجز من توصيات التقرير الذي عرف بإسمه، قال بأن الحكومة البحرينية نفذت عدداً منها وهي تستحق التقدير على ذلك، وانها لاتزال مستمرة في التنفيذ، وأضاف: (لكن ما يُؤخذ على تنفيذ التوصيات، هو التعامل معها بأسلوب جزئي، وهو ما لا يخلق الأثر التراكمي حين يتم تمبيعه على مدى فترة أطول من الزمن، وحين لا يتم ربط الأمور مع بعضها بعضاً). ومن وجهة نظره، فإن الغرض من وجود التوصيات هو تحقيق أسباب الراحة الاجتماعية، وذلك في محاولة لإحداث الشعور بالتقدير لدى مجموعة في مجتمع معين بغرض التأكيد على احترام حقوقهم (وبالتالي، فإنه لا بد من دراسة الأثر التراكمي لدى تلك المجموعة، باعتبارها وسيلة لتقييم الأثر).

وتساءل بسيوني حول مسأل بعض التوصيات التي رأى انها مهمة جداً ويمكن أن تترك أثراً كبيراً، وأبرزها تلك المتعلقة بموضوع المساءلة. وتابع فيما يتعلق بموضوع (الإفلات من العقاب) فقال بأنه لا يشك (بأن هناك تقدماً كبيراً تم إحرازه، إنها دائماً قصة ما إذا كان يجب النظر إلى نصف الكأس الفارغ أو المملوء. فبالمقارنة مع ما هو موجود.. تم إحراز تقدم كبير؛ في حين أنه وبالمقارنة بما يمكن القيام به، فبالطبع هناك الكثير الذي يجب القيام به).

وأشاد بسيوني بالإصلاحات التي قام بها وزير الداخلية خصوصاً، ورأى أنه (اهتم فعلاً بمضمون التوصيات؛ إذ أنشأت وزارة الداخلية الأمانة العامة للتظلمات، كما تم إنشاء مكتب لتدريب الشرطة، وكذلك تغيير قائد الشرطة، وهناك العديد من التحسينات، والفضل في ذلك يعود إلى الوزير نفسه).

وحدد بسيوني مشكلة تتعلق بالنيابة العامة التي رأى أنها لا تقوم بالتحقيق بما

يكفي، ربما بسبب عدم وجد الموارد الكافية (وعلى صعيد المصداقية، فلا أعتقد أن النيابة العامة تملك مصداقية جيدة من قبل ضحايا الجرائم، وفي كثير من الأحيان تصدر النيابة التقارير التي تدعي عدم تعاون الضحايا معها، لكن قد يكون ذلك لأن الضحايا لا يشعرون أنها تنوي حقاً القيام بالتحقيق، ويتساءلون مع أنفسهم: إذا كان لا يبدو أن النيابة ستقوم بعملها، فلماذا نلجأ إليها؟ كما أن سجلها لا يشير إلى أنها تقوم بدورها، وفيما إذا كان يجب التحقيق مع «الدجاجة» أو «البيضة»..).

ودعا بسيوني الى المزيد من تدريب أعضاء

الدوائر للانتخابات النيابية المرتقبة، والحاجة إلى الاعتراف بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين الشيعة. فالمسألة لا تقتصر فقط على التحقيق في الانتهاكات والأمور المتعلقة بهذا الشأن، وإنما يجب الأخذ في الاعتبار القضايا الاجتماعية والاقتصادية الأساسية جداً والتي لم تتم معالجتها).

وركز بسيوني على شريحة الشباب البحريني، ورأى أهمية فائقة في (دمج الأجيال المقبلة من الشيعة والسنة، من أجل التخفيف من الاختلافات، وحتى يصبح الناس مواطنين بحرينيين بدلاً من كونهم سنة أو شيعة)، وأضاف: (أنا أؤمن بأن هذه الأمة يمكن



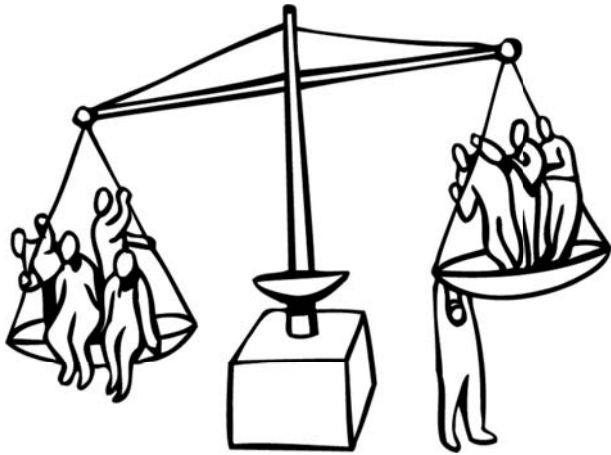
أن يتعاون أفرادها مع بعضهم بعضاً). لكن بسيوني عبّر عن خشيته من أن اضمحلال الأمل لدى بعض شرائح المجتمع (في رؤية أنفسهم كمواطنين على قدم المساواة، ويسود بلادهم تكافؤ الفرص، ومعظمهم يعيشون في المناطق المحرومة اقتصادياً وذات الكثافة السكانية العالية، قد يؤدي الى انفجارهم. وهذه ظاهرة اجتماعية طبيعية جداً. انها ليست فقط في البحرين، وإنما تحدث في كل مكان في العالم. ولأن البحرين بلد صغير، فإن آثارها تكون واضحة بصورة أكبر، ومن المتوقع أن تتزايد في حال لم تتم معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لها).

النيابة العامة، ومنحهم المزيد من الاستقلالية، وتوفير موارد مستقلة؛ لأنها تحتاج إلى محققين مستقلين، وهذا ما تفتقر إليه. ومن وجهة نظر بسيوني: (لا يمكن الاعتماد على الشرطة أثناء القيام بالتحقيق).

وحول تقييمه لسجل البحرين في مجال حقوق الإنسان، ومتابعتها تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق، قال بسيوني: (لا يوجد أي شك في ذهني أن العاهل البحريني وولي عهده، وعدد من الشخصيات في الحكومة، مثل وزير الداخلية، قد حققوا تقدماً. لكن هناك معارضة، وهذا التقدم مرتبط بعدد من القضايا السياسية؛ ومن بينها الحاجة إلى إعادة توزيع

العدل أساس الإستقرار

الأجهزة والمسؤولين، ويتفشى السخط الذي يبحث عن متنفس له لينفجر بوجه الجميع. نحن مطالبون في الأساس بتوسيع أفق من يقوم بخدمة المواطنين في كل أجهزة الدولة، خاصة في أجهزة نفاذ القانون، وفي القضاء.. فما لم يدرك هؤلاء بأن القانون والعدالة ضرورة للضحية وللمجتمع وللدولة، فإنه لا يفيد تدريبهم ونقل الخبرة إليهم، حتى لو كان هناك نقص في هذا المجال. ولهذا،



فإننا نظن بأن هناك حاجة ماسة الى حل جذر المشكلة، من خلال التعليم والتربية بأن العدالة حصن للمجتمع والدولة، قبل أن تكون حصناً لنظام الحكم وحده. وأنه بقدر ما يكون هناك هناك ابتعاد عن أصول العدالة، يكون هناك عدم استقرار، وتكون البلاد مرشحة للانفجار، مهما استتال القمع، ومهما بدنا لنا ان الظلم قد حقق نتائجه المطلوبة. ونحن مطالبون أيضاً، بمكافحة سرطان الظلم بسلاح العدالة، منعاً لانتشاره، ومن ثم انفجاره.

صحيح ان الظلم موجود - بصورة او بأخرى - في كل دول العالم، لكن بعض الدول تقوم بفضحه علناً ومحاصرته ومعاقبه من يقوم به، منعاً لتغوله، فيما تتساهل دول أخرى تجاهه، فيصيبها بلاء انتشاره، ويفقد المجتمع - كل فئات المجتمع - استقراره وأمنه.

الشدة والخروج على القانون.. حينها فقط لن يجد حرجاً في اصدار حكم ظالم، او يعدّ تجاوز القانون أمراً سيئاً. وفي مثل هذه الحالة، ليست القضية بالأساس تعود الى نقص في الكفاءة الفنية، ولا الى الحاجة للتدريب والمهنية والخبرة، بقدر ما هنالك نقص في الرؤية العامة لسيرورة الدولة، وكيفية تحقيق المصلحة العامة.

ومثل هذا يمكن ان ينطبق على من ينتهك القانون داخل السجون فيقوم بالتعذيب؛ فهؤلاء قد يظنون أنهم بتجاوزهم إنما يخدمون الأمن، عبر إيقاع الأذى بمن يخرقه بنظرهم، وليس بالضرورة بنظر القانون. هؤلاء يعتقدون أنهم يفعلون خيراً في تحقيق الإستقرار، وردع المجرمين. لكنهم لا يعلمون بأن أخطر

العنف الذي هدد مجتمعاتنا العربية (مصر مثلاً) إنما نشأ في حواضن العنف داخل السجون، وأكثر ما ابتليت به الأنظمة أن عنفها - غير الشرعي وغير القانوني - ارتدّ على شكل موجات من التمرد، وحرص التعذيب او القمع غير المشروع عوائل وأقرباء الضحايا على الحكم نفسه. وبالتالي فإن الظلم أعاد انتاج نفسه وتظهر على شكل عدم استقرار اجتماعي وسياسي وأمني.

عدم العدالة في توزيع الثروة أو الخدمات بين المناطق والفئات الإجتماعية، والإحتكار السياسي القائم على التهميش، وتسويد ثقافة معيئة أو هوية فرعية على حساب أخرى؛ وغيرها من صنوف الظلم، تخلق حواضن عدم الإستقرار، الذي يزداد كلما ازدادات حالات الظلم وتعددت أنواعه، خاصة إن لم يجد من مسؤولي الدولة وقفة تردعه، فحينها يتوسع الشك فيشمل كل

تحتاج الدول في تعزيزها لحقوق الإنسان الى كثير من الأمور: تشريعات وقوانين ناظمة وحمائية؛ مؤسسات تنفذ القانون وتحمي العدالة؛ تدريب وخبرات وبناء قدرات العاملين على نفاذ القانون؛ نظم قضائية فاعلة ومستقلة؛ منظمات مجتمع مدني راشدة؛ ومجتمع واع بحقوقه فاعل في مؤسساته يحترم ويقدر قيمة القانون والإنضباط.

وفي مجتمعاتنا نسمع عن أهمية تطبيق واحترام القانون ووجود نظام عدالة فاعل؛ كما نسمع عن أهمية وجود الرأي الآخر؛ واحترام التنوع الثقافي وغيره؛ وضرورة تثبيت قيم المواطنة في الحقوق والواجبات وغيرها. لكن كل هذا قد لا نجده مطبقاً بالشكل الذي نريده على أرض الواقع. فأني اتجهت وجدت خروقات سواء في الأجهزة الرسمية، او في مؤسسات المجتمع المدني، او حتى لدى تعامل الأفراد فيما بينهم، ما يجعل مسألة تطبيق القيم، وفي مقدمتها: العدالة، أمراً محل تساؤل، فيما إذا كان الجميع يريدونها فعلاً لا قولاً فحسب.

قالت العرب فيما مضى: (العدل أساس الملك)، أي أن العدالة توفر ضماناً لاستمرار الحكم واستقرار المجتمع. فإذا كنا نؤمن بهذا، فلماذا تقع الإنتهاكات وقد تتوسع كثيراً، فتشمل حتى جهاز القضاء المعني بتحقيق مبدأ العدالة نفسه؟

نظن - على الأقل في بلداننا العربية - أن هناك أزمة في الرؤية لمآلات العدالة وفائدتها؛ فلو كان الإعتناق بها راسخاً ما تم اختراقها.

حين لا يدرك القاضي - على سبيل المثال - أن العدل في الحكم حتى على المجرم ضرورة للنظام العام، وللمجتمع، وحين لا يعلم أن تحييزه قد يؤدي الى زعزعة أركان الدولة، والى أن يأخذ الناس القانون بيدهم والاعتماد على عضلاتهم، والى تجييش داخل المجتمع ضد الحكومة وأجهزتها.. حين لا يدرك هذا، وينساق مع عاطفته، أو تصوراته الخاصة بأن العدالة لا تحقق الأمن، وتتطلب

جديرون بإصلاح الوضع الحقوقي،

والتعاون الفني مع المفوضية، ضرورة

أجرت صحيفة الأيام البحرينية حواراً مع رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان، حسن موسى الشفيعي، حول آخر تطورات الوضع الحقوقي البحريني، وبالذات ما يتعلق بالتعاون الفني مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان. هذا نصّه:

الإنسان؛ وقضايا أخرى تتعلق بدور الإعلام، ودور منظمات المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ولكن لماذا لم تقم البحرين بنفسها بهذا الدور، وهل كل دولة بحاجة الى المساعدة الخارجية؟ لماذا لا تضع الدول لنفسها خطة عمل حقوقية وطنية شاملة تشترك فيها كل الأطراف؟ لا أظن ان هناك دولة لم تكن بحاجة الى المفوضية السامية لحقوق الإنسان في شأن من الشؤون الحقوقية. بعضها يحتاج أمراً صغيراً، والبعض الآخر يحتاج أكثر، نظراً لمدى توفر القدرات المحلية الكفوءة ذات الخبرة، او حتى توفر الإمكانيات المادية. فهناك دول لا تستطيع توفير كلا الأمرين. وبالنسبة للبحرين فإنها بحاجة الى مساعدة المفوضية ليس مالياً وإنما في الخبرة والاستشارة، وهذا ليس معيباً، كما انه امر شائع على مستوى دول العالم أجمع، فضلاً عن الدول العربية والخليجية. وحسناً فعلت البحرين ان تقدمت بطلب المساعدة الفنية من المفوضية.

ايضاً هناك فائدة أخرى من هذا كله، وهي أن مساعدات المفوضية السامية لحقوق الإنسان، توفر مصداقية دولية واعترافاً وتقديراً من المجتمع الدولي للدولة ذات العلاقة، ويمنحها الثقة بأنها تسير في الطريق الصحيح، وان لديها الرغبة الصادقة والإرادة السياسية في النهوض بواقع حقوق الإنسان وفق المعايير الدولية.

لا يخفى عليك وأنت تتابع الصحافة المحلية، أن هناك أطرافاً عديدة تشكك وتنتقد دور المنظمات الحقوقية الدولية عامة، وأيضاً تنتقد هذا الدور الجديد للمفوضية السامية؛ ولعلك تعرف بشأن البيان الذي صدر مندداً ومقاطعاً للبرامج التي بدأت المفوضية القيام بها هنا في البحرين. هل مخاوف وتشكيك أمثال هؤلاء مبررة؟

دعني أفكك مواقف الجهات المعنية مباشرة ببرامج المفوضية إلى ثلاث: أولاً بالنسبة للحكومة البحرينية، فإنها وجدت أن برنامج التعاون التقني مع المفوضية

على حدة. وعليه فإن البحرين ليست الوحيدة في هذا الشأن، وهي فعلاً بحاجة الى مثل هذه الخدمات والخبرات والبرامج؛ ومن شأن النجاح في هذا المضمار أن يقدم خدمة كبيرة لمشاريع الإصلاح السياسي والاستقرار المجتمعي. وينبغي التأكيد هنا على أن التعاون مع المفوضية في هذه المشاريع، لا يشكل بديلاً عن دور الدولة ومشاريعها التي تقوم بها حالياً او مستقبلاً، كما لا يلغي مسؤوليتها الأولى في مجال تطوير وحماية حقوق الإنسان.

هذا كلام عام. تحديداً ماذا ستفعل المفوضية هنا في البحرين، وأين تريد أن تصل؟



الخطوة النهائية التي تريد المفوضية الوصول اليها من خلال برنامج التعاون التقني مع الحكومة هي وضع خطة وطنية شاملة للنهوض بحقوق الإنسان في البحرين، يشارك في صناعتها المفوضية والأجهزة الحكومية البحرينية والمجتمع المدني البحريني. هذه الخطة التي يتم التوافق عليها تلامس كل المفاصل المهمة لموضوع حقوق الإنسان، واحتياجات البحرين الأساسية، إن كانت في بناء القدرات او التدريب او التثقيف او المساعدة في الوفاء بالالتزامات الدولية الحقوقية وغيرها. وقد قامت المفوضية بورش عمل تشاورية وتثقيفية حضرتها كافة الأطراف ذات العلاقة، حيث نوقش موضوع دور المؤسسة الوطنية لحقوق

لنبدأ، أخ حسن، من موضوع التعاون التقني بين البحرين والمفوضية السامية لحقوق الإنسان. ماذا يعني اتفاق التعاون التقني هذا؟ ما فائدته للبحرين، أو ما هي الإضافة التي يقدمها؟ التعاون التقني برنامج قديم لدى الأمم المتحدة، منذ عام ١٩٥٥، توفره للدول الراغبة في الحصول على المساعدة في عملية إقامة البنى التحتية الوطنية، وتدعيم هياكلها التي لها تأثير مباشر على التقيد العام بحقوق الإنسان، والمحافظة على سيادة القانون.

لكن البرنامج هذا جديد نوعاً ما على المنطقة العربية، باعتبارها متخلفة سياسياً وحقوقياً عن الركب العالمي، وقد طلبت دول عربية عديدة في السنوات الأخيرة هذا الدعم من الأمم المتحدة

من خلال المفوضية السامية لحقوق الإنسان، مثل المغرب، ومصر، وتونس، والسعودية واليمن والعراق وغيرها.

وقد ساهم برنامج التعاون التقني بشكل عام لخدمة الدول العربية وغيرها، في تضمين المعايير الدولية لحقوق الإنسان في القوانين والسياسات الوطنية؛ وفي بناء أو تدعيم المؤسسات الوطنية القادرة على النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية وحمايتها؛ وأيضاً ساهم في رسم خطط عمل وطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها؛ وفي التثقيف وتقديم خدمات الخبراء الاستشارية، ودورات التدريب، وحلقات العمل والحلقات الدراسية، وتوفير المعلومات والوثائق، وتقييم الحاجات المحلية لكل دولة

يتضمن مشاركة مؤسسات حقوقية بحرينية غير مسجلة أو سُحب منها الترخيص، لذلك رفضت الحكومة أن تشارك هذه المؤسسات غير المسجلة قانونياً، ما أدى - إضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بالمنهجية والأسلوب الذي اعتمده البحرين مع المفوضية سابقاً - إلى تأجيل مشروع التعاون مدة عامين. حجة المفوضية أنها لا تستطيع أن تقصي أحداً، فكيف تتعامل مع تلك الجمعيات الحقوقية البحرينية في الخارج ولا تتعامل معها في الداخل: في حين أن حجة الحكومة تقول بأنه كيف يُسمح لجهات غير قانونية أو غير مسجلة بالعمل تحت مظلة مشروع التعاون مع المفوضية.

في نهاية الأمر، وجدت الحكومة أن من الصالح العام قبول مشاركة كافة أطراف المجتمع المدني، ولكي تقول بأنها تقبل هذا لتوضح للمجتمع الدولي بأنها حريصة على تطوير أوضاع حقوق الإنسان، وأنها ليست الطرف الذي يعيق هذا التطوير.

ثانياً، بالنسبة لتلك الأطراف المجتمعية التي رفضت المشاركة حين جدّ الجدّ، والتي سبق للمفوضية أن دافعت عن مشاركتها، فإنها وجّهت طعنة للمفوضية بعدم المشاركة، بل وطالبت بإقصاء غيرها عن المشاركة. ذلك أن حجة عدم مشاركتها - على الأقل في الفعالية الأولى المتعلقة بدور المؤسسة الوطنية البحرينية - كانت تفيد بأن هذه المؤسسة فاقدة للمصداقية. هذا النوع من التعامل فاجأ المفوضية فيما أظن، وكشف بقدر ما أن الأجندة السياسية تطغى لدى هذه الجماعات على الأجندة الحقوقية.

ثالثاً، بالنسبة لبعض أطراف الأخرى، فإنها شككت في البداية في جدوى التعاون التقني مع المفوضية، على قاعدة أن ذلك يمثل تدخلاً خارجياً في شأن محلي. وهي حجة ضعيفة، فالأمم المتحدة لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإنما تعتمد التعاون والحوار معها في تنفيذ خطط التطوير التي تطلبها الحكومات نفسها.

أنتم قريبون من الجهود التي تبذلها أجهزة الدولة في العمل على تطوير أوضاع حقوق الإنسان في البحرين من خلال الاستشارات التي تقدمونها؛ ولديكم علاقات مباشرة مع المفوضية وشاركتم في تفاصيل النقاش حول موضوع التعاون التقني.. بنظركم، هل سينظر المجتمع الدولي بعين إيجابية إلى هذه الجهود الحكومية؟ كنتُ حاضراً في اجتماع وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة مع المفوضية

السامية نافي بيلاي في جنيف في يناير الماضي، والذي تمّ خلاله مناقشة إطار ومضمون التعاون التقني بين الجانبين. وأصدقك القول بأن المفوضة السامية تقدمت بالشكر لمعالي الوزير للقائها وللدور الذي اضطلع به فيما يتعلق باتفاق التعاون الفني؛ ويتعزى الثقة التي كانت شبه منعدمة، نظراً للمصداقية التي لمعالیه حسب قولها، ولولا ذلك لما خرج اتفاق التعاون التقني إلى حيز الوجود، ولما وافقت عليه المفوضة نفسها، حسب قولها.

ومن الأمور المسلّم بها، أن الخطوة التي اتخذتها البحرين ستلقى قبولاً إيجابياً، خاصة وأن المنظمات الدولية الحقوقية وكذلك الدول، كانت تشجّع هذا المنحى وتطالب به. ثم أن هناك دولاً عديدة رحّبت بهذا التعاون بشكل علني مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وعدداً من الدول

التعاون الفني بين السعودية

والمفوضية السامية لحقوق الإنسان

السعودية سبقت البحرين في طلب التعاون مع المفوضية، وقد وضع اتفاق بين الطرفين في يونيو ٢٠١٢ أي قبل نحو ثلاث سنوات؛ وتتضمن اتفاقية التعاون في مجملها ذات القضايا، وإن كانت المفوضية عادة ما تصمّم لكل دولة برامج حسب احتياجاتها بعد المشاورات معها. وبالنسبة للسعودية كانت هناك حاجة إلى تعزيز القدرات في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبخاصة فيما يتعلق بالليات الأمم المتحدة، وتدريب المكلفين بتنفيذ الأنظمة الوطنية ذات العلاقة بحقوق الإنسان؛ وإعداد أدلة استرشادية للعاملين حسب القواعد الدولية الحقوقية، وطلبت المملكة معونة أيضاً في مجال تطوير دور القضاء في حماية حقوق الإنسان عبر الندوات والدورات؛ وإقامة ندوات ومؤتمرات لمؤسسات المجتمع المدني؛ وايضاً تنظيم اجتماعات لخبراء في مجالات حقوق الإنسان مع الأجهزة القضائية والجهات المعنية في السعودية، لتطوير اساليب العمل التي تكفل حماية حقوق الإنسان وفق المبادئ الخاصة بالمؤسسات الوطنية، وكذلك مساعدة السعودية في اعداد التقارير الدورية طبقاً لالتزاماتها الدولية. وغيرها من القضايا التي تنفذ على مدى سنوات عديدة.

العربية، لأن اتفاق التعاون هذا يؤكد مرة أخرى على جدية الحكومة في البحرين في معالجة جذور بواعث القلق الدولية.

هذا لا يعني أن النقد سيتوقف. من المرجح أن ينخفض؛ وسيقلص أكثر كلما تمّت حلحلة القضايا العالقة. وفي المقابل يجب ان لا نخشى النقد إن كان صحيحاً ومبنيّاً على معطيات صحيحة، فنحن جديرون بأن نعترف بالأخطاء ونصححها، وبلدنا ليست بلد ملائكة، ولا توجد هكذا دولة في العالم خالية من النقد والمشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان. المهم أن تكون لدينا الإرادة في الإصلاح والتصحيح والتطوير، وأن نكون على ثقة بأنفسنا وبقدراتنا على حل المشاكل التي تواجهنا وفق القانون والاتفاقيات التي التزمنا بها.

أما في حال كان النقد غير صحيح، فالواجب معالجته بالرد عليه، بالأدلة والمعلومات، وبالانفتاح على الآخر من خلال التعامل الإيجابي المهني والموضوعي.

يجب أن لا يشغلنا ماذا يقول العالم عنّا، بقدر ما يشغلنا الإجابة على سؤال دائم: كيف نستمر في تطوير وإصلاح أوضاعنا على الصعيد كافة.

يبدو أن هناك في العالم من لا يقتنع بأن هناك جهوداً كبيرة وإنجازات رسمية، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، والتي تمّ توثيقها مؤخراً في تقرير صدر في فبراير الماضي.. لماذا؟ بالرغم مما تحقق وهو معروف لدى الجميع، بمعنى أن أحداً لا ينكره، اللهم إلا بعض المسيسين لدينا، فإن المجتمع الدولي الحقوقي ينتظر معلومات موثقة تتعلق بموضوعات مثل مخرجات الحوار السياسي، والمساءلة، والتعويضات، ودور مؤسسات حماية حقوق الإنسان التي أنشأتها الحكومة وما أنجزته في تقارير شفافة؛ وتطوير بعض التشريعات المتعلقة بالمؤسسة الوطنية والإعلام والمجتمع المدني بحيث تكون وفق المعايير الدولية؛ ومدى انفتاح الحكومة على المنظمات الحقوقية الدولية وتوثيق العلاقة معها والسماح لها بزيارة البحرين.

إن أي تطوّر في هذه الجوانب، لا يمكن لأحد أن ينكره، وأما النشاط الحقوقي المسيس، فهذه السياسة والمكاسب السياسية وليس الحقوقية، وهو نشاط يفقد مصداقيته مع الزمن. وللأسف فإن هناك بعض الجهات تميل إلى تصديق مزاعم أن كل شيء في البحرين سلبيّ وسيئ، معتمدين في هذا على قضايا في الملف الحقوقي لازالت تنتظر الحل، أو لم تحل بصورة كاملة.

خطاب الكراهية وضرورة إعادة البناء

حسن موسى الشفيعي



حسن موسى الشفيعي

وسوى الخطاب الطائفي مسوّراً لتخومها حماية لها من الإختراق النفسي والسياسي. ومصالح السياسيين كان

سبب تفجير أزمة الخطاب الطائفي. نعم فإن الخطاب الطائفي - الذي هو موجود طيلة العقود الماضية - بقي محدود التأثير في شرائح مهملّة، ولم يكن منتشرًا أو مؤثرًا على الحياة الإجتماعية العامة بين السّنة والشيعّة. ولكن انخراط السياسيين في استثماره أدّى الى تعميمه في القمّة والقاعدة على حدّ سواء، وشمل المؤسّسات الأهلية والرسمية والدينية والمجتمع المدني وغيرها. لم يفلت منا أحد، بل يمكن القول انه لم ينجح فينا أحد. فكلنا أصبنا بلوثة الطائفية وبمشاعر النمطية في النظرة الى الآخر، وكلنا تحدثنا عن طوائفنا بدلاً عن وطننا الموحد.. أصبحت طموحاتنا محصورة في ذواتنا، وإن تمّ قبولها بعضها وكأنها مشروعات وطنية؛ فهذا يرفع شعار: (أخوان سّنة وشيعّة) في حين لا سّنة موجودين سوى بضعة أنفار، وهو يعلم أن ما يهّمه من حضور السّني حضور مشروعه السياسي. وذلك يسمّي فعاليته بـ (الوطنية) وهو يعلم ان الآخر (غائب) ولا وجود له. وثالث يغلف مواقفنا بالوطنية في حين أن مشروعاته في جوهرها تكّرس حالة الطائفية والفرز في المجتمع. الوطنية كل يدعي وصلّا بها، في حين انها لا تعدو سوى القشرة الرقيقة التي تغطي مشاعرنا وحساباتنا الطائفية. وفوق هذا، لاتزال المنابر الدينية

هو متفرّع من الطائفية التي كانت نائمة فأيقظها الشيطان، ولا يمكن مكافحة المنتج دون الغوص بعيداً الى جذوره واستئصالها. لكن هل هذا ممكن؟

يرى البعض بأن خطاب التحريض والكراهية في البحرين إنما يعود الى عدم تغلغل الإيمان بسواسية أبناء المجتمع، والى عدم احترام التنوع.. وبعض آخر رأى السبب كامناً في سياسات التمييز؛ ومحاولات السياسي استثمار الخطاب الطائفي الكامن في الصراع السياسي مع أو ضد النظام السياسي القائم.

لكن ما يلفت النظر هنا هو أن خطاب التحريض والكراهية الطائفي والعنصري والقبلي وغيره، إنما هو خطاب قديم، كامن في خلايانا جميعاً.. هو ليس خطاباً طارئاً، بل كان خطاباً مدجّناً مسيطراً عليه، في حين ان الخطاب الذي يراد استزاعه ليكون متسامحاً ومتعايشاً مع الآخر، انما هو خطاب جديد، حاول المثقفون تأصيله فترة السنوات العشر الأولى من عمر الإصلاحات، ولكنه لم يترسخ بما فيه الكفاية. وبالتالي حين انفجرت الأزمة السياسية، ظهر الخطاب القديم الراسخ في أعماقنا متغوّلاً مشحوناً بالبغضاء والخشية من الآخر، ليأكل المنجز الذي كنا ننتظره في دولة الحرية والعدالة والمساواة والتسامح، ويقضي عليه.

من حسن الحظ، أننا لم نصل الى حدّ التقاتل، خاصة في ظروف منطقة تمور بالصراعات والتحوّلات السياسية، يوظّف فيها الخطاب الطائفي، خطاب الكراهية، والعنصرية، بأعلى درجاته، وهو أمر لم يحدث من قبل في التاريخ الحديث.

وما جرى في البحرين، لم يكن سوى امتداد لحالة عامّة خارجية، وربما كان جزء مما جرى جاء بفعل الموج الخارجي فأثر على شرائح مجتمع باتت تشعر بالخشية على ذاتها، ولم تجد سوى الطائفة ملاذلاً لها،

ينطبق على البحرين التحذير القرآني الكريم: (ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوّة أنكاثا، تتخذون أيمانكم دخلاً بينكم، أن تكون أمةً أربى من أمة). فهذه بلادنا، وبعد أن كان يضرب بها المثل خليجياً في احترامها للتعدد والتنوع الثقافي والمذهبي والتسامح، أصبحت متشرذمة إجتماعياً بعد أن اجتاحتها طوفان الطائفية، ولعب في نسجها سرطان الكراهية، وجاس في ديارها تيار العنف والتشدد. كل هذا تمّ بأيدي أبنائها، بنخبهم السياسية والثقافية والدينية والإعلامية، حيث قادوا شرائح مجتمعهم الى التذرّر والتطرّف والعنف والبغضاء والإنقسام.

ثمار عقود طويلة من المحبّة والوئام والسلم الإجتماعي، ذهبت سدى على مذبح المنافع الخاصة، وباستهتار مريع، لنصل اليوم الى الحديث من جديد عن كيفية إعادة ما ضاع، ولنتساءل لماذا وصلنا الى هذا الإنفصام المقيت؟

الإستعجال في تخريب النسج الإجتماعي، وإطلاق موجة الكراهية والعنف غير مسبوقّة، ولهذا فإننا بحاجة الى عقود من البناء، فما أسهل الهدم، وما أصعب البناء. ثلاث سنوات من التدمير الذاتي، ربما تحتاج الى ثلاثة عقود لإعادة ما انهدم في أنفسنا وفي مجتمعنا. والبناء الذي بدأ بعضنا يفكر فيه ويحضّ عليه، لن يكون سهلاً، ولا يتمّ بالوعظ الديني، وبالمقالات والخطابات والتسويات الفوقية، بقدر ما يحتاج الى رؤية استراتيجية صحيحة، قائمة على أسس علمية، تعالج المشاكل من جذورها، بحيث تجمّد - إن لم تقض - على خطاب الطائفية والكراهية، وتزرع الأمل في الأجيال القادمة بعيش مشترك مكين، وبحرية وعدالة ودولة قانون.

خطاب الكراهية مجرد منتج لأداء المجتمع بقواه السياسية والإجتماعية.

والسياسية تصدح بالطائفية. بعضهم يتذاكى على الناس، وكأنهم لا يفهمون اللغة العربية، ولا يقرأون ما تحت السطور، فيتجنبون بعض الأوصاف والكلمات ولكن المعنى في جوهره، والأهداف في جوهرها.. طائفية، بل حتى الإتهامات ضد (الأخر) والضرب تحت الحزام، حاضرة في كل الخطاب. وهناك آخرون، لا يهتمون بتزويق خطاباتهم، ويوصلونها الى الجمهور بأقرب الطرق وأسرعها فتكاً. فأولئك صفويون؛ فيريد الآخر بأنهم: مرتزقة ومجنسون؛ في حين لا تجد خطابات الكراهية محاسبة من أجهزة الدولة، وكأنها غائبة تماماً عن المشهد، إما لأنها لا تستطيع محاسبة هذا الشيخ، أو ذاك السياسي، أو تلك المؤسسة،

المساواة. لكن هذا - إن صحّ - لا يمكن أن يلغي مسؤولية المجتمع بشرائحه السنيّة والشيعية، بمن فيهم النخب المتعلمة والإعلاميين ورجال الدين، والسياسيين بشتى أصنافهم: الدينية والليبرالية والعلمانية. حين تشتعل مشاعر التطرف، فإن الجميع يشارك في الفتنة والترويج لها. الجميع يتأثرون ويؤثرون. ولو لم يحدث ذلك ما كنا وصلنا الى ما وصلنا اليه اليوم.

عبثاً حاول البعض ان يحل الإشكال بعيداً عن السياسة. كالدعوة الى حوار بين رجال الدين، ووضع قوانين تضبط الخطاب الديني، لكن رجال الدين وحتى الإعلاميين إنما يتحركون في فضاء السياسة، ومحكومون بمعادلاتها، إن لم يكن بعض هؤلاء مدفوعين من السياسيين أنفسهم لتبني خطاب بمواصفات تحريضية تعمم الكراهية في المجتمع.

هل نبدأ بالحوار الداخلي المجتمعي أولاً لنصل الى حل سياسي؟ أم نبدأ بحل سياسي كون المصالح السياسية هي التي فجرت الأزمة ومن ثم سينعكس ذلك على النسيج الاجتماعي بما يخفض من سقف الكراهية؟ صعب أن تجد حلاً سياسياً بدون تهدئة مجتمعية؟ لماذا؟ لأن السياسي، وهو إذ ينظر الى رصيده من الجمهور، يخشى ان يقدم على تنازلات مطلوبة للحل التوافقي، فيثور عليه جمهوره كلما بدرت منه بادرة تنازل متبادل. فالشارع المتوتر بخطاب الكراهية لازال يحكم القيادات السياسية التي شحنته - بادئ ذي بدء - بالداء الطائفي، ولأزال يقلص من هامش مناورتها السياسية من أجل الحل. أيضاً فإن الحوار المجتمعي سواء بين المجتمع المدني، او بين رجال الدين، او بين



نظراً لحصانات مفتعلة معنوية، أو لخشية أن تتهم بمحاباة هذا الطرف أو ذاك. ترى ماذا يتبقى من دولة المؤسسات والقانون والتسامح والاعتدال، التي نزعناها، اذا ما غاب عنصر المحاسبة؟ وكيف يمكن وقف الضخ المستمر لنار الفتنة السياسية والطائفية، فضلاً عن الوصول الى حلول، اذا كان الوقود متوفراً يجوز استخدامه؟ يريد البعض أن يلقي بثمة ترويج خطاب الكراهية على الدولة وحدها؛ وهي حقاً تتحمل المسؤولية الأكبر، خاصة إن سمحت لأجهزتها المشاركة فيها، أو وفّرت الأرضية للتنازع الاجتماعي، أو قصّرت في التعاطي مع المواطنين على قدم

المثقفين على ضفتي الموالاة والمعارضة، إن لم يكن السياسي مؤيداً ودافعاً له، فإنه سيفشل؛ ففي النهاية لا تستطيع ماكنة المجتمع أن تتغلب على إرادة السياسة، وتفرض ارادتها عليه.

لهذا نقول بأن المصالحة السياسية يجب ان تترافق مع المصالحة الاجتماعية. وكما الهدوء في الخطاب السياسي مطلوباً لتهيئة الأجواء وإنجاح الحوار بما ينعكس على الوضع الاجتماعي ويضعف خطاب الكراهية؛ كذلك فإن الحوار الداخلي المجتمعي بحاجة الى ترطيب والى مبادرات، تشجع السياسي على الإقتراب من الحل.

لقد دمّرنا - بجهلنا - جميعاً منجزنا السياسي التاريخي في التعايش والتألف؛ فهل نستطيع بعد أن كبونا أن نستفيد من التجربة وأن نعيد بناء البيت الواحد ليظلنا جميعاً في أمن واستقرار؟

لجنة بحرينية لنهاضة الكراهية والطائفية

أصدرت الحكومة البحرينية في ١٥ مايو الماضي قراراً بإنشاء لجنة بإسم (لجنة مناهضة الكراهية والطائفية) برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء السيد جواد بن سالم العريض وعضوية كل من وزراء الداخلية، والتربية والتعليم، والتنمية الاجتماعية، والعدل والشؤون الإسلامية والأوقاف. وتختص اللجنة باقتراح وتبني السياسات والمنهجيات وإعداد البرامج الفعالة التي تتصدى لمشكلة خطابات الكراهية التي تبث عبر المنابر والكتب أو من خلال وسائل الإعلام والاتصال والتعليم، أو من خلال القوى السياسية والمجتمعية، والعمل على تكريس روح التسامح والتصالح والتعايش، وتعزيز عوامل الوحدة في المجتمع البحريني.

إحترام حرية التعبير والتصدي لخطاب الكراهية

صارت موجة عالمياً وحتى في الوسط الحقوقي الدولي ينظر إليها على أنه تعدد من قبل الدولة على فضاء لا يحق لها أن تسيطر عليه.

بصورة عامة، فإن الدول الديمقراطية تترجم منطوق دساتيرها فيما يتصل بحرية الرأي والتعبير إلى واقع معاش، سواء من خلال الحرص على إضفاء صفة الإستقلالية على الوسائط الإعلامية المملوكة للدولة، كنموذج هيئة الإذاعة

داخل منظومة المجتمع الدولي. وبنفس القدر أصبح إنتهاك هذه الحقوق عرضة - لا للإدانة وتسليط الأضواء على مصدر الإنتهاك فحسب - بل فتح أيضاً إمكانية إتخاذ إجراءات فعلية ضد الدول التي تنتهك تلك الحقوق، والتصدي لها على المستوى الدولي، خاصة بعد أن شهدت ثقافة وآليات حقوق الإنسان خلال العقود الماضية قفزات مضطربة جعلت من أمر التدخل المباشر، خياراً وارداً في إطار تغليب مفهوم

الإعلام سلاح ذو حدين، ويعد من أكثر الأسلحة خطورة في مجال الحشد والتعبئة وتشكيل توجهات الرأي العام. وبنفس القدر الذي يمكن فيه للإعلام أن يلعب دوراً إيجابياً هاماً في نشر ثقافة السلام وتعزيز التفاهم داخل المجتمعات أو بين الشعوب، فإنه - إذا ما أسيء استخدامه - يصبح سلاحاً فتاكاً ذا أثر بعيد في إثارة الفتنة والشحناء والبغضاء داخل المجتمع الواحد، أو حشد فئة ضد الأخرى. ولعل أصدق مثال على ما يملكه الإعلام من قوة وتأثير يتمثل في أنه كان أحد أمضى الأسلحة التي استخدمها النظام النازي لتجييش ألمانيا، وترسيخ أجندة النازية في وجدان شعبها، بكل ما أدى إليه ذلك من نتائج كارثية على ألمانيا والعالم من حولها.

ومن وحي التجارب المريرة، إستيقظ الضمير العالمي على ضرورة وضع التدابير اللازمة لحماية حقوق الإنسان والإرتقاء بها، فكان أن صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان متضمناً هذه الحقوق، ومؤكداً على ضرورة إحترامها وحمايتها. وإيماناً بأهمية أن يمتلك الإنسان الحرية في التعبير عن نفسه وآرائه، تضمن ذلك الإعلان في المادة التاسعة عشر منه نصاً يشدد على الحق في حرية الرأي والتعبير، وفي المادة العشرين على الحق في التجمع السلمي وتكوين التنظيمات والتجمعات. وتوالى إقرار المجتمع الدولي بتلك الحقوق عبر تضمينها في المواثيق والمعاهدات الدولية اللاحقة ذات الصلة كالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

تحرص الدول المتقدمة وتلك المتطلعة للتطور الديمقراطي على تضمين دساتيرها كل ما يتصل بتعزيز حقوق الإنسان وفق المعايير الدولية، ومن بينها حرية الرأي والتعبير. وأصبح مدى الإلتزام بهذه المعايير هو الذي يحدد مكانة الدول



البريطانية على سبيل المثال، أو عبر فتح المجال واسعاً أمام الكيانات والتيارات السياسية المعارضة ليس فقط في الإستفادة من منابر الدولة، بل وإنشاء منابرها الإعلامية الخاصة بها، مقروءة كانت أو مسموعة أم مرئية.

وبسبب ترسخ مفاهيم الديمقراطية وتجذرها في هذه المجتمعات المتقدمة، فإن حرية التعبير فيها تقترن تلقائياً بمسئولية الممارسة التي تجعل من حرية التعبير أداة للبناء والنقد الهادف، والإقتصار من

الأمن الإنساني على المفهوم التقليدي لأمن الدولة وسيادتها.

في النظام الإعلامي القديم، كانت السيطرة على وسائط الإعلام في يد الدولة، فكانت تمنح أو تمنع إن شاءت حرية التعبير، وتتيح أو لا تتيح المجال للرأي الآخر أو المعارض أن يكون له صوت. أما في الوقت الحالي، فصار من المستحيل السيطرة على الفضاء الإعلامي من قبل أية دولة، خاصة مع ظهور واقع التواصل الاجتماعي. بل إن فكرة الحجب والسيطرة

الأمر على ما يتصل بالشأن العام، بعيداً عن المهاترة وعن كل ما من شأنه أن يثير الفتنة، أو أن يؤدي إلى زعزعة سلامة وأمن المجتمع.

وإمعاناً في الحرص على أن تخدم وسائل الإعلام الأهداف السامية المرتجاة منها، فإن القائمين عليها والممارسين لها يتفقون على أمر إحاطتها بالتدابير الاحترازية، وبالسجاق الواقعي، بحيث يضمن عدم تجاوزها للخطوط الحمراء، أو تحولها إلى صانعة للفوضى أو الشقاق الاجتماعي والإضطراب الأمني، أو الإضرار بمصالح الدولة عامة، وليس مصالح فئة أو حزب حاكم. وتمثل تلك التدابير عادة في معايير مهنية محددة، ومواثيق شرف يلتزم بها الجميع، ويخضع الخارج عليها للمساءلة والمحاسبة القانونية.

ومع ما استحدثته ثورة الإتصالات خلال العقد الماضي من طفرات مذهلة في المجال الإعلامي أدت إلى كسر إحتكار المؤسسات الإعلامية التقليدية لمنابر الرأي والفكر، وإمكانيات الأفراد بتشكيل توجهات الرأي العام وفق أجندتها وأهوائها.. فإن ذلك لم يشكل صعوبة أمام المجتمعات المتقدمة من تطوير تدابيرها لإحتواء أية آثار سلبية للمنابر الجديدة، دون المساس بالمبادئ الأساسية التي تكفل ضمان الحق الإنساني في حرية التعبير.

ولئن كانت الخبرة والتجربة الطويلة في مضمار الممارسة الديمقراطية قد أتاحت للمجتمعات المتقدمة فرصاً أفضل فيما يتصل بالالتزام الكامل بمبادئ حقوق الإنسان، الأساسية منها والفرعية، بما في ذلك إحترام وتأمين حريات الرأي والتعبير والتجمع والتنظيم، إلا أن الأمر يختلف بالنسبة لنا في مجتمعاتنا، التي تواجه معوقات كثيرة في مسار البناء الديمقراطي؛ ولذا فمن الظلم أن نحكم على أدائها في مضمار المساحة المتاحة لحرية الرأي بذات المعايير المطبقة في المجتمعات المتقدمة.

في الوقت الذي تحتاج فيه مجتمعاتنا إلى حرية التعبير والتجمع وكافة الحريات المدنية والسياسية، فإن الإعلام يجب أن يضبط حتى لا يتحول إلى عنصر تشردم داخلي؛ وبدل أن تحقق حرية التعبير مثلاً، قاعدة انطلاق لتوسيع أفق المجتمع بمكوناته ومشاربه المختلفة، قد يجرفها سوء الإستخدام إلى تعويق حتى التواصل بين تلك المكونات سواء كانت عرقية، دينية، طائفية أو ثقافية وسياسية. يفترض في الإعلام أن يقوي الإحساس الجمعي بوحدة المصير والهدف بما يقبها شرور التشردم والفتن، ولكنه إن فشل في تحقيق ذلك، فإن السبب ليس الحرية ذاتها، بل في عدم وضع الضوابط في الإستخدام وغياب أو ضعف التشريعات القانونية التي تحمي حرية التعبير من جهة وتعاقب من يستخدمها في غير الصالح العام.

إن شعوبنا بحاجة إلى فترة زمنية كيما تتشرب بقيم الديمقراطية وثقافتها، من الإعترااف بالآخر وإحترام مبدأ تقبل الخلاف في الرأي، وحق الجميع في المشاركة في الحياة العامة؛ ويفترض بحرية التعبير أن تساهم في توعية المواطنين على الممارسة الصحيحة سياسياً وثقافياً وتشجعه على ممارسة حقوقه كاملة، مع وضع الضوابط التي تساعد بذرة الحرية والديمقراطية على النمو والتطور.

إن حرية التعبير، كما الحريات المدنية والسياسية الأخرى، ينبغي أن تترافق والممارسة المسؤولة بحيث لا تتعدى على مساحة الآخرين، أو تكرر صفو السلام وأمن المجتمع؛ وذلك من خلال تحقيق التوازن المطلوب من الرقابة الذاتية والإحساس بالمسؤولية المجتمعية، والإلتزام بالقواعد المهنية والأعراف الصحافية من جهة، وسن التشريعات المناسبة التي تسد الثغرات للحيلولة دون إنحراف الممارسة وإنزلاقها إلى ما يمكن أن يهدد أمن المجتمع، من جهة أخرى.

الآن، وحيث تطغى دعوات الترويج

للإرهاب، والحض على الكراهية عنصرياً أو دينياً أو طائفيًا، تصبح الحاجة ملحة لوضع القوانين والتدابير الرادعة، خاصة في المجتمعات المنقسمة على نفسها سياسياً أو ثقافياً. ففي ظروف الفتنة، لا يجب قمع حرية التعبير بأي شكل من الأشكال، بل إن ما يجب فعله هو عدم التسامح مع أي تحريض على الكراهية، ومن أية وسيلة تعبير ومن قبل أي شخص يقوم بذلك. ويفترض أن يحال من يتعدى

الاعلان العالمي لحقوق الانسان

المادة ١٩: لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير. ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية.

المادة ٢٠: (١) لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية. (٢) لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما.

على حريات الآخرين أو يساهم في شردمة المجتمع إلى القضاء وفق قانون واضح يجرم الحض على الكراهية أو الترويج للعنف الداخلي أو الخارجي.

هنالك خيط رفيع يفصل بين ما يقع تحت تعريف الحق في حرية التعبير من جهة، وما هو محسوب على خطاب التحريض والحض على الكراهية من جهة أخرى. وفي مجتمع الأزمات يصبح هذا الخيط أكثر رهافة بحيث تكاد تنحى معالمه. وهنا فالمطلوب هو ليس حماية أفكار أو معتقدات بعينها من النقد - الذي يختلف عن التحريض؛ وإنما حماية معتنقي تلك الأفكار والمعتقدات من العنف والإضطهاد، وكذلك حماية حقوقهم في التعبير عنها أو ممارستها.



أهنستي في البحرين:

صراحة وانفتاح وبواعث قلق

في إطار تجاوبها مع التوصيات الدولية، والمنظمات الحقوقية، وافقت حكومة البحرين على زيارات عمل تقوم بها تلك المنظمات، وقد قامت العفو الدولية مؤخراً بالزيارة (٣-٢٠١٤/٥/٩) أصدرت بعدها بياناً بعنوان: (البحرين: صراحة وانفتاح بشأن حقوق الإنسان، ولكن بواعث القلق لاتزال قائمة).

لقد كان نهج البحرين والى ما قبل عامين يفسح المجال للمنظمات الدولية بزيارة البحرين والقيام بفعاليتها دون تدخل بل وبترحيب رسمي. لكن الحكومة وجدت بأن تلك المنظمات لا تعكس في بياناتها وتقاريرها محاولاتها الحثيثة لإصلاح الوضع الحقوقي، فتشددت في طلبات زيارات تلك المنظمات في فترة لاحقة، وهو ما اعتبر تراجعاً على مستوى الشفافية، وأظهرها وكأنها تريد إخفاء الإنتهاكات عن أعين العالم.

لكن هذا النهج تغير منذ بداية عام ٢٠١٤، فانفتحت البحرين بمسؤوليها على تلك المنظمات، حيث اجتمع وزير الخارجية مع أمين عام العفو الدولية، كما اجتمع مع مسؤولي الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ومنظمات أخرى. وبناء على ذلك قامت العفو الدولية بزيارة البحرين مؤخراً، وهو نهج يفترض - بل يجب - أن يستمر، وأن يشمل كل المنظمات الحقوقية الدولية الأخرى.

بيان العفو أنف - الذكر - يلخص عنوانه مضمونه تماماً: فقد لمست العفو الدولية رغبة رسمية في العمل على معالجة الملف الحقوقي، وقد أكد البيان على الصراحة والانفتاح من قبل مسؤولي الحكومة حين تم التباحث معهم؛ واتخاذهم خطوات قانونية ومؤسسية لمعالجة الإنتهاكات.

وحسب البيان فإن السلطات البحرينية أكدت التزامها وجديتها لإصلاح الوضع، ولكنها بحاجة الى مزيد من الوقت والى مساهمة فعالة من قبل المجتمع الدولي تساعد في منع وقوع الإنتهاكات سواء تعلق الأمر بتدريب الكوادر الأمنية وتوفير الخبرات، او على مستوى إيجاد الآليات اللازمة لتحقيق هدف دعم وحماية الحقوق؛ وتفعيل المؤسسات الوطنية التي أنشأتها الحكومة لهذا الغرض.

لكن البيان عكس أيضاً بواعث القلق، من جهة عدم حدوث اصلاحات حقيقية في النظام القضائي؛ وإستمرار فرض قيود على حريات التعبير، التنظيم والتجمع؛ اضافة الى استمرار الاعتقالات حتى للنساء، وإصدار احكام قاسية - تتصل بأعمال الشغب - طالت أطفالاً، حسب بيان المنظمة.

وما يهنا هنا هو التأكيد على ضرورة اتخاذ الحكومة خطوات قانونية ومؤسسية لمعالجة الانتهاكات؛ كما يجب تفعيل المؤسسات الحقوقية التي تم انشاؤها بهدف تحقيق العدالة للضحايا، ودعم سيادة القانون وحماية حقوق الانسان، بحيث يسفر نشاطها عن تقدم يلمسه الضحايا والمراقبون للوضع الحقوقي البحريني. وبدون ذلك لا يمكن لتلك المؤسسات أن تكسب ثقة كافة فئات المجتمع ولا تعاونها. كذلك فإنه وبدون ناتج حقيقي على الأرض، لا يمكن أن تكسب تلك المؤسسات الرسمية المصداقية في المجتمع الدولي الحقوقي.

وبشكل عام، فإنه يمكن تقييم بيان العفو الدولية على النحو التالي:

١- جاء البيان متوازناً، واتسم بالإيجابية، خاصة في ما يتعلق بالتعبير عن وجود جدية لدى حكومة البحرين تجاه معالجة ملفها الحقوقي، والخطوات التي قامت بها في هذا الصدد. وقد كان من الطبيعي للبيان أن يشير الى بواعث القلق التي لايزال المجتمع الدولي بأسره ينتظر تحركاً رسمياً جاداً لمعالجتها؛ وسيظل ملف حقوق الانسان في البحرين يراوح مكانه، ما لم تعالج بواعث القلق تلك بما فيها وجود سجناء ضمير، بحسب تعبير المجتمع الحقوقي الدولي، وما له صلة بالمساحات المتاحة أمام حريات التعبير والتنظيم والتجمع.

٢- في الفترة التي تلت زيارة وفد امنستي للبحرين.. كان هناك استعداد لاجتماعات الدورة السادسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، وقد تنادت منظمات دولية للتوقيع على بيان مشترك صدر لاحقاً حول اوضاع حقوق الإنسان في البحرين. وقد لوحظ غياب توقيع أمنستي على البيان؛ الأمر الذي فسره البعض بأنها لم تجد البيان

الذي اتسم بالتشدد معبراً عن حقيقة الوضع في البحرين. وقيل أنه لكي تتفادى الضغط؛ عمدت امنستي الى إصدار بيان عن زيارتها للبحرين بدلا من التوقيع على بيان متشدد.

٣- كان لزيارة وفد امنستي للبحرين، وسماع السلطات هناك لوفدها بحرية إجراء اللقاءات مع الجهات الرسمية والمجتمع المدني.. الأثر الكبير في خروج المنظمة بانطباع طيب عن توجهات الحكومة البحرينية وجديتها، وهو ما انعكس بقدر كبير في بيانها. إن اطلاع امنستي على الوضع حضورياً من خلال وفدها، وحواراتها الشفافة مع كافة الأطراف، وحصولها على المعلومات من كافة الجهات الرسمية وغيرها، واستماع المسؤولين مباشرة لبواعث القلق والتوصيات من أعضاء الوفد.. كل هذا، كان كفيلاً بتغيير الصورة شبه النمطية عن الوضع الحقوقي المحلي. ولولا ذلك، لربما كان للعفو الدولية مواقف مختلفة حافلة بالإدانة والتنديد، ولطالبت - شأن غيرها من المنظمات - بتشديد الضغط الدولي على حكومة البحرين.

ومن هنا، ينبغي على المسؤولين في البحرين أن يتفهموا ابتداءً طبيعة عمل المنظمات الحقوقية الدولية؛ وأن لا يتسرعوا في منعها من الحضور الى البحرين؛ وأن يتعاملوا مع البيانات والتقارير بعقلية مهنية وانفتاحية تستهدف اصلاح الوضع الحقوقي، وليس مناكفة هذه الجهة أو تلك؛ وأيضاً أن يتفهموا الأجواء السياسية والحقوقية الدولية التي تدفع باتجاه اتخاذ مواقف مختلفة تتراوح بين التشدد الأقصى الى الاعتدال. كما ان الاعتدال لا يعني عدم النقد، ولا يعني الصمت وعدم اصدار بيانات أو انتظار مديح المنجزات الرسمية فقط.

ومن المطلوب أيضاً على المستوى الرسمي البحريني، اتخاذ مبادرة شجاعة تهدف الى تحقيق انفتاح في الملفات التي تمثل بواعث قلق بالنسبة للمجتمع الدولي، والتأكيد مجدداً على حرص البحرين على إستمرار التعاون مع كافة الجهات الدولية الحقوقية، من أجل غد أفضل للبحرين وشعبها.